



مساهمة مستوى التنوع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2023)

*صفائح صادق، عامر عامر أسية¹

¹جامعة معسكر، الجزائر

الملخص

تعتبر مسألة التنوع الاقتصادي من المواضيع الهامة التي تشغل بال صانعي السياسات الاقتصادية على مستوى العالم، ويعكس التنوع الاقتصادي رغبة الدول في تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد أو مجموعة محددة من القطاعات، من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل، ويأتي هذا التوجه استجابة لتحديات العولمة والتغيرات المستمرة في الأسواق العالمية، فضلاً عن الأزمات الاقتصادية المتكررة التي أظهرت مدى هشاشة الاقتصادات أحادية القطاع.

يساهم تنوع الاقتصاد بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي عبر عدة قنوات؛ فهو يعزز من قدرة الاقتصاد على التكيف مع الصدمات الخارجية، ويزيد من فرص العمل، ويدعم الابتكار والتطور التكنولوجي، بالإضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات وتقليل العجز التجاري. علاوة على ذلك، فإن التنوع الاقتصادي يفتح المجال أمام استغلال الموارد الطبيعية والبشرية بكفاءة أكبر؛ مما يعزز من الإنتاجية ويزيد من الدخل الوطني.

في هذا السياق، تهدف هذه الورقة البحثية إلى قياس تأثير مستوى التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1990-2023) بالاعتماد على الصادرات غير النفطية كمؤشر على التنوع الاقتصادي، وبالإستعانة بأدوات القياس الاقتصادي في تحليل البيانات المجمعة حول متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990 - 2023؛ حيث تم التوصل إلى وجود علاقة سلبية بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في فترة الدراسة، هذا ما يؤكد ضعف مستوى التنوع الاقتصادي بالجزائر خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، الصادرات غير النفطية، الجزائر، دراسة قياسية

The Contribution of Economic Diversification to Economic Growth in Algeria: An Econometric Study for the Period (1990–2023)

*SEFFIH SADK and AMEUR ASSIA¹

¹University of mascara, Algeria

ABSTRACT:

Economic diversification is one of the important topics that concerns policymakers worldwide. Economic diversification reflects countries' desire to reduce reliance on a single economic sector or a limited group of sectors to achieve sustainable and inclusive economic growth. This approach responds to the challenges of globalization, ongoing shifts in global markets, and repeated economic crises that have highlighted the fragility of single-sector economies.

Economic diversification significantly contributes to enhancing economic growth through multiple channels. It boosts the economy's ability to adapt to external shocks, increases employment opportunities, supports innovation and technological development, and improves the balance of payments by reducing trade deficits. Additionally, economic diversification enables more efficient use of natural and human resources, which enhances productivity and increases national income.

In this context, this research paper aims to measure the impact of economic diversification on economic growth in Algeria over the period (1990-2023), using non-oil exports as an indicator of economic diversification. Employing econometric tools to analyze the data collected on the study variables for the period 1990-2023, it was found that there is a negative relationship between non-oil exports and economic growth during the study period. This finding confirms the weak level of economic diversification in Algeria during the period examined.

Keywords : Economic Diversification, Non-Oil Exports, Algeria, Econometric Study

المقدمة

لقد أدت الصدمات النفطية إلى حدوث تأثيرات بالغة على الاقتصاديات التي تعتمد على الربيع؛ حيث شملت تلك التأثيرات مختلف سياساتها الاقتصادية سواء المالية منها أو النقدية، ويرجع ذلك لارتباط مداخيلها بمصدر واحد مهدد بالنفاد والزوال، لذا تسعى هذه الدول لانتهاج سياسات التنويع الاقتصادي بهدف تنمية القطاعات الإنتاجية وتطويرها؛ كالقطاع الفلاحي، الصناعي، السياحي والخدمات بابتكار خدمات جديدة متطورة خارج القطاع النفطي؛ لتجنب الصدمات والأزمات التي تشهدها الأسواق.

ذلك ما دفع بالكثير من تلك الدول إلى البحث عن بدائل اقتصادية لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي؛ وذلك بالتحول نحو الصناعة، ففي عام 1960 كانت الصين مثلاً تصدر نحو 80% من السلع الأساسية، واليوم أصبحت تسيطر على ما يقارب نحو 80% من المنتجات الصناعية، إضافة إلى بلدان أخرى؛ مثل: كوريا والهند والبرازيل وماليزيا وفيتنام واندونيسيا والمكسيك؛ ونظراً لأن الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات الربعية، إذ تفوق الصادرات النفط ما يزيد عن 97% من إجمالي الصادرات، نتيجة تراجع الاهتمام بالقطاعات الأخرى، وعدم فعالية السياسات المنتهجة لتنميتها، يضاف إلى ذلك ارتفاع فاتورة الواردات وخاصة المواد الغذائية المستوردة.

إشكالية البحث:

باعتبار الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل أساسي على الصادرات النفطية، ونظراً للتقلبات في أسعار النفط على المستوى العالمي وما خلفته من تبعات سلبية كبيرة، كان من الضروري على الحكومة الجزائرية البحث عن موارد أخرى متنوعة تكون بديلة للمداخيل النفطية المتقلبة، كتشجيع النشاطات الصناعية والفلاحية وكذا الاهتمام بالقطاع السياحي وذلك من أجل تنويع الصادرات والتقليل من تكلفة الواردات.

اعتماداً على ما سبق، سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: هل يساهم مستوى التنويع الاقتصادي في التأثير على النمو الاقتصادي بالجزائر؟

فرضية البحث:

تعتمد الدراسة على فرضية وحيدة مفادها أن مستوى التنويع الاقتصادي بالجزائر يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي

أهمية البحث وهدفه:

يهدف هذا البحث إلى معالجة إحدى المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني التي كانت منذ فترة ولا تزال متداولة ومطروحة على طاولة النقاش؛ ألا وهي نقل هيكل الاقتصاد الوطني من الاعتماد بصفة كبيرة على الريع (اقتصاد ريعي)، إلى اقتصاد متنوع لا يتأثر بشكل كبير بالتقلبات العالمية في أسعار النفط، على هذا الأساس يهدف هذا البحث إلى قياس تأثير مستوى التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي بالجزائر

منهج البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي المستند على القياس الكمي لتقييم مدى وجود تأثير لمستوى التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2023، حيث تم تجميع البيانات المتعلقة بمختلف المتغيرات المرتبطة بالدراسة ومعالجتها احصائيا باستخدام برنامج eviews

1. مفاهيم عامة حول التنوع الاقتصادي

1.1. ما هو التنوع الاقتصادي:

هناك العديد من التعاريف التي ألحقت بمصطلح التنوع الاقتصادي؛ فمنها من ينظر إليه على أنه تطوير القطاعات غير النفطية وتخفيض الاعتماد على النفط، أي تنوع الصادرات وبالتالي الإيرادات الحكومية (P102003, FASANO)، أما (BATU) فيعرف التنوع الاقتصادي على أنه: عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية في كل من إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، وخلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة على نطاق واسع لتوفير فرص العمل والاستقرار الاقتصادي (BATU, 2003, P6). كما يعرف التنوع أيضا على أنه: العملية التي تشير إلى الاعتماد مجموعة نشاطات مختلفة تتشارك في تكوين الناتج (عاطف، 2003، صفحة 8)، كما يمكن أن يشار إليه بتنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي.

2.1. العوامل الأساسية للتنوع الاقتصادي

يقوم التنوع على مجموعة من المتغيرات يمكن ذكرها كالتالي:

الحكم الراشد الذي يرتبط بمختلف الأنشطة التي تقوم به الإدارة وتتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات، أو منح السلطة، أو التحقق من الأداء، وتتألف إما من عملية منفصلة، أو من جزء محدد من عمليات الإدارة أو القيادة؛ حيث توفر الحوكمة الجيدة يساعد على زيادة التنوع الاقتصادي (MARÉ, 2011, P9).

يلعب القطاع الخاص دورًا مهم في التنوع الاقتصادي؛ وذلك بقيادة وتسيير الابتكارات والنشاط الاقتصادي، فعلى سبيل المثال الاستثمار في البحث والتنمية للنشاطات الجديدة، فالقطاع الخاص يواجه مجموعة من العراقيل؛ مما يستوجب على الحكومة إيجاد سبل لتعزيز روح المبادرة عن طريق وضع سياسات الصناعية والتجارية المواتية وإزالة العقبات البيروقراطية أمام الشركات الخاصة، لذا من الضروري على الحكومات أن تكون مدركة لاحتياجات القطاع الخاص، مثل تحسين مناخ الأعمال من خلال "التواصل لإقامة شراكات بناء مع القطاع الخاص (مدوح، 2017، صفحة 211).

تعتبر الموارد الطبيعية من أهم العوامل المحددة للتنوع الاقتصادي؛ حيث يمكن استعمالها في رفع السلع الإنتاجية المصدرة، غير أن رفاهية مجتمع ما لا تتحدد بالقدر المتاح من الموارد وإنما بالاستغلال الأمثل والكفاءة لتلك الموارد. تساعد الوسائل المؤسسية على تعزيز قدرات وإمكانات التنوع؛ حيث هناك مجموعة كبيرة من الدراسات على سبيل المثال Mehlum وآخرون (2006) تشير إلى أن الاختلافات في نوعية المؤسسات يعتبر بالغ الأهمية في تحديد ما إذا كانت البلدان تتجنب لعنة الموارد الطبيعية (العلة الهولندية)، فالتنوع الاقتصادي يعتبر عامل مهم في توزيع الدخل

والتخلص من الفوارق الاجتماعية في مستويات التعليم وغيرها (RODRIK, 2015, P31)، كما توصل أيضا Acemoglu (2005) وآخرون إلى أن تأثير المؤسسات على النمو الاقتصادي يكون على المدى الطويل أكثر من المدى القصير، ويشمل ذلك التأثير الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، التكنولوجيا، التنظيم في الإنتاج إضافة إلى العوامل الجغرافية، من جهة أخرى فسرت معاناة الدول بالمرض الهولندي بالرغم من اكتسابها لميزة توفر الموارد الطبيعية، بالتنوع المؤسسية للدولة، إذ توصل Karl (2004) إلى أن البلدان التي تعتمد على المداخل النفطية غالبا ما تتميز بالفساد والحكم السيئ وارتفاع نسبة الحروب الأهلية (AREZKI, 2013, P22)؛ فالدول الريعانية تعاني من تقلبات أسعار النفط الذي يشهد انخفاضات متتالية تؤثر بالسلب على التنمية الاقتصادية (BOHEMAN, 2016, P44)، والتنوع الاقتصادي هو الوسيلة الوحيدة التي تمكن من الخروج من هذا الوضع الذي سماه Watkins (1963) في حالة كندا بفخ المنتجات الأولية الأساسية (محب، 2011، صفحة 163).

3.1. قياس مستوى التنوع الاقتصادي:

يمكن الاعتماد في ذلك على مجموعة من مؤشرات إحصائية تتفاوت كفاءتها وملاءمتها حسب أغراض القياس، فالبعض منها يعتمد على قياس ظاهرة التششت مثل معامل الاختلاف، والبعض الآخر يقيس خاصية التركيز كمؤشر جيني وبعضها على مفهوم التنوع كمعامل هيرفندال -هيرشمان الذي يعد أكثر شيوعا. ويمكن تطبيقها على مجموعة من المتغيرات منها الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاطات الاقتصادية في الحسابات الوطنية وبنية الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه بين الناتج النفطي وناتج غير النفطي وبنية الصادرات وتوزيعها وتوزيع الإيرادات الفعلية للحكومة بين النفطية وغير النفطية؛ فقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولة تحديد الدول الأقل نموا معيار لتنوع الاقتصادي يتكون من أربع عناصر هي مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة إسهام العمل في الصناعة، ومقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء ومقدار تركيز الصادرات (لزرع، 2020، صفحة 16).

في حين يقيس مؤشر تنوع الصادرات إنحراف حصة الصادرات من السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، ويتراوح هذا المؤشر ما بين 0-1 بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

2. بعض التجارب العالمية:

1.2. حالة ماليزيا، أندونيسيا والتشيلي

بالرغم من أنه ليست هناك أمثلة كثيرة عن البلدان النامية التي تبنت الاقتصاديات المتنوعة، إلا أنه هناك بعض الأمثلة الواضحة عن جهود سياسية والنجاحات المحققة في هذا الإطار؛ فقد درس Coxhead (2007) خبرة طويلة الأجل للبلدان الغنية بالموارد الأولية والموارد الطبيعية، وحدد خمسة من هذه البلدان التي استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل، وهي ماليزيا وتايلاند وتشيلي وإندونيسيا وسريلانكا؛ حيث تمكنت من توسيع نطاق صادراتها القائمة على الموارد لتشمل منتجات جديدة وأكثر تطورا (GELB, 2010, P13)

أما بالنسبة لماليزيا فكان لها امتياز متعلق بتنوع مواردها، والتي تتمثل في الموقع الجغرافي الجيد وكذلك منتجات الغابات التي سبقت النفط والمواد الغذائية من حيث التصدير؛ حيث قامت باستثمارات ضخمة في تطوير الأراضي وزراعتها بالإضافة إلى مخططات لتوسيع وتحديث إنتاج المطاط وزيت النخيل، زيادة على اهتمامها بمجال التكنولوجيا والبنية التحتية، وخاصة في مجالات الطاقة والاتصالات والنقل. كما شملت تدابير خفض تكاليف العمالة، حيث تحولت

استراتيجيات نحو المنتجات ذات التكنولوجيا العالية ورفع مستوى المهارات عن طريق إقامة علاقات التبادل مع الجامعات في استراليا وكندا وبرامج تنمية المهارات برعاية مشتركة من قبل اتحاد الصناعة وجامعة العلوم والتكنولوجيا (GELB, 2010, P14)

بالمقابل اهتمت اندونيسيا باستخدام سياسات فعالة لتشجيع الزراعة في مواجهة القطاع النفطي المزدهر والمتقلب؛ وذلك بخفض التكاليف المحلية لتشجيع الصادرات وتنويعها، تم تمويل هذه الاستثمارات بعائدات النفط لتطوير موارد الغاز الطبيعي، سواء للتصدير إلى اليابان؛ وكمدخل لإنتاج الأسمدة التي تم توزيعها بأسعار مدعومة، وتعزيز الزراعة والاقتصاد الريفي عن طريق سلسلة من البرامج من أجل امتصاص البطالة، وتوفير المدارس والطرق وغيرها من الهياكل القاعدية المحلية (GELB, 2010, P15)

هذا، وعلى العكس من ماليزيا واندونيسيا؛ فقد ركزت التشيلي من أجل تطوير وتنويع صادراتها على المنتجات ذات القيمة العالية التي تعتمد على قاعدة مواردها المتنوعة، وكان ذلك من أعم الدعائم الأساسية التي ساعدتها على التنفيذ الناجح لسياستها المالية لمواجهة التقلبات الدورية، وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد من خلال الادخارات المرتفعة خلال سنوات الطفرة المالية (GELB, 2010, P17).

2.2. دول الخليج العربي

لقد أدى انهيار أسعار النفط إلى بروز الحاجة إلى التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربي، ورغم أن جهود التنويع الاقتصادي التي بذلتها الحكومات الخليجية حققت بعض التقدم والناتج الإيجابية في السنوات القليلة الماضية إلا أنها لازالت مطالبة ببذل مجهودات أكبر واتخاذ إجراءات أكثر جرأة في هذا المجال. لقد بدأت العديد من دول الخليج اتخاذ بعض التدابير المرتبطة بالتنويع في الفترة الممتدة ما بين 1970 و1990، حيث ركزت على رأس المال، دعم الصناعة، الاستثمار في البنية التحتية (الطرق والمساكن والمستشفيات والمدارس والمياه والكهرباء)؛ ودمج عمل الحكومة والخدمات الخاصة (التعليم، والصحة، والتجارة، والنقل، والخدمات المصرفية)، كما ركزت على البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية والصلب والألومنيوم (نظرا لانخفاض تكلفة المواد الهيدروكربونية) (HVIDT, 2010, P17).

من جهة أخرى، أصبحت المملكة العربية السعودية مكتفية ذاتيا في إنتاج القمح في عام 1984، وبدأت شركة الصلب في البحرين عام 1985 واهتمامها بالأعمال المصرفية الخارجية في عام 1975، وإنشاء المناطق الحرة في دبي منذ منتصف 1990، صياغة السياسات كفيلة بتنويع الاقتصاد الخليجي والبحث عن مصادر بديلة في ادارة الاقتصاد وتحقيق الفوائض؛ ما يؤكد ارتفاعا البدائل مع انحصار العوائد من الثروة البترولية خلال الفترة 2000 إلى 2010؛ فقد تراجعت مساهمة النفط من 91% (HVIDT, 2010, P18).

3. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي أجريت حول أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي من خلال تنويع الصادرات، إلا أننا سوف نكتفي بالتعرض لبعضها على سبيل المثال لا الحصر.

دراسة Dessus, Sébastien وآخرون (2008) التي بحثت في مدى تشجيع اتفاقية التجارة الحرة الثنائية مع الاتحاد الأوروبي في تنويع الصادرات، والانتقال من الاقتصاد الريعي الى اقتصاد متنوع، وتمت هذه الدراسة باستخدام نموذج توازن ديناميكي للتنبؤ، حيث توصل الباحثون إلى استنتاج أن اتفاقية التجارة التفضيلية مع أوروبا، من خلال نقل التكنولوجيا ساهمت في تنويع الصادرات (DESSUS, 2008, P24).

أما دراسة Al-Marhubi, Fahim (2013) التي أجريت بالاعتماد على النظريات الحديثة للنمو، وقدمت هذه الورقة البحثية دليلاً تجريبياً على أن تنويع الصادرات يعزز النمو الاقتصادي، وارتباط تنويع الصادرات بارتفاع معدلات الاستثمار (AL-MARHUBI, 2013, P9).

بالمقابل ارتكزت دراسة Berthélemy (2010) على مناقشة المبررات الخاصة بسياسة التنوع الاقتصادي، وبحث مكتسبات التنويع في ضوء نظرية التجارة الدولية، بإتباع دراسة مقارنة بين بعض الدول المتقدمة ودول ناشئة وأخرى نامية، وقد خلصت الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادي يمكن أن يرتبط بشكل وثيق مع أشكال جديدة من التخصص الدولي كالتجارة البينية، ويجب أن تكون سياسة التنويع الناجحة قائمة على المشاركة في العولمة (BERTHELEMY, 2010, P115).

4. الدراسة القياسية

1.4. البيانات

لقياس أثر التنويع الاقتصادي من خلال الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر قمنا بالاعتماد على المتغيرات التالية كما هي مبينة في الجدول (01)، مع العلم أن بيانات الدراسة مستمدة من قاعدة بيانات البنك العالمي المنشورة تحت عنوان مؤشرات التنمية العالمية.

الجدول 1: متغيرات الدراسة

الرمز	المتغير	مصدر البيانات
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	بيانات البنك الدولي
Oil	أسعار النفط	
K	رأس المال	
L	العمل	
X	الصادرات	
Xh	الصادرات خارج المحروقات	

المصدر: من إعداد الباحثين

2.4. النموذج

تعتمد هذه الدراسة على نموذج (ARDL(Autoregressive Distributed Lags) المطور من طرف Pesaran et al (2001) لدراسة العلاقة طويلة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتحليل العلاقة في المدى القصير.

تعتمد هذه الدراسة النموذج التالي:

$$\begin{aligned}
 Lgdpt = & \hat{I} \pm 0 + \sum_{i=1}^n \hat{I} \pm 1i\hat{a} + lOil_t - 1 + \sum_{i=1}^n \hat{I} \pm 2i\hat{a} + lK_t - 1 + \sum_{i=1}^n \hat{I} \pm 3i\hat{a} + lL_t - 1 \\
 & + \sum_{i=1}^n \hat{I} \pm 1i\hat{a} + lX_t - 1 + \sum_{i=1}^n \hat{I} \pm 2i\hat{a} + lXh_t - 1 + \hat{I}^2_1 Oil + \hat{I}^2_2 K + \hat{I}^2_3 L + \hat{I}^2_4 X \\
 & + \hat{I}^2_5 Xh + \hat{E}_i
 \end{aligned}$$

3.4. نتائج الدراسة

1.3.4. الاستقرار

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للتأكد من استقرار البواقي $\hat{\varepsilon}_t$ ، وقد عرف اختبار جذر الوحدة من قبل ديكي فولر Augmented Dickey Fuller في عام 1979، والذي تم تطويره إلى اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)؛ حيث تستلزم إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغير كمتغير تابع، وإدخاله بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل إضافة إلى تباطؤ الفرق الأول لهذا المتغير لسنة واحدة.

الجدول 2: نتائج اختبار الاستقرار

درجة استقرار السلسلة	PP		ADF		المتغير
	بعد الفروقات الأولى	في المستوى	بعد الفروقات الأولى	في المستوى	
I(1)	-5.84***	-4.06**	-5.47***	-2.69	Lgdp
I(1)	-5.50***	-2.05	-5.50***	-2.02	Loil
I(0)	-3.96**	-1.31	-1.98	-6.00***	Lk
I(1)	-7.40***	-2.85	-7.37***	-2.95	LL
I(1)	-5.64***	-1.98	-5.37***	-1.94	Lx
I(1)	-4.72***	-0.99	-4.81***	-0.99	Lxh

(*) معنوية عند 1%، (**) معنوية عند 5%، (***) معنوية عند 1% المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات eviews

تبين نتائج اختبار الاستقرار الموضحة أعلاه أن المتغيرات (Lgdp, Loil, Lk, LL, Lx, Lxh) هي سلاسل غير مستقرة في المستوى لأن القيم المحسوبة أكبر من القيم المجدولة عند مستوى معنوية 5%، بعد أخذ الفروقات الأولى تصبح هذه المتغيرات مستقرة ومعنوية عند 1%، 5%، 10% حسب ما يبينه الجدول في كل من اختبارين ديكي فولر الموسع واختبار فيليبس بيرون باستثناء السلسلة Lk؛ فهي مستقرة عند المستوى لأن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة عند 5%، لدراسة العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة سنستخدم على طريقة ARDL؛ لأن هناك مزيج من السلاسل المستقرة بين I(0) و I(1).

2.3.4. تحديد درجة التقدير المثلى

قبل تقدير نموذج ARDL يجب تحديد عدد درجات التأخير المثلى للنموذج، ويتم اختيار درجة تأخير اعتمادا على معايير AKAKE و SCHARZ و H.Q وفق أدنى قيمة إحصائية لهذه المعايير التي تقابل درجة التأخير المقبولة

الجدول 3: درجة التأخير المثلى

درجة التأخير	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-73.03156	NA	3.89505	6.87230	7.168525	6.94607
1	61.7128	187.4705*	-8.18209*	-1.714161	1.391702	-1.192679
2	106.2797	38.7537	8.5060	-2.45910*	0.359350*	-1.490637*

المصدر: مخرجات eviews

من خلال الجدول وباعتماد على المعايير AKAIKE و SCHARZ و H.Q نقول أن التأخير المقبول هو $p=2$ وهذا لأنه يقابل أصغر قيمة بالنسبة لمعظم المعايير .

3.3.4 اختبار التكامل المشترك (Bound-test)

بعد إجراء اختبار (Bound-test) للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات تشير النتائج المبينة في الجدول (03) أن إحصائية F المحسوبة ($F=4.21$) للنموذج أكبر من القيم العظمى والدنيا عند القيم الحرجة 1%، 2.5%، 5% و 10%؛ بالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية أي وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين المتغيرات.

الجدول 4: نتائج اختبار التكامل المشترك (BOUND-test)

F-Bond test				
I(1)	I(0)	Signif	Value	Test-statistic
3	2.08	10%	4.21	F-statistic
3.38	2.39	5%	5	K
3.73	2.7	2.5%		
4.15	3.06	1%		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات eviews

الجدول 5: نتائج تقدير ARDL

D(Lgdp) المتغير المستقل:				
النموذج الأمثل: ARDL(1,1,0,0,0)				
P.Value	T-statistic	Std-error	Coefficient	Variable
معلومات النموذج في المدى القصير				
0.02	2.49	0.42	1.05	D(Loil)
0.00	-6.27	0.18	-1.14	CointEq(-1)*
معلومات النموذج في المدى الطويل				
0.04	0.88	0.67	0.59	Loil
0.78	0.27	0.76	0.20	Lk
0.15	-1.47	0.128	-1.88	Ll
0.06	1.94	0.22	0.44	Lx
0.29	-1.07	0.19	-0.20	Lxh
0.50	0.67	11.98	8.09	C
0.61			R-Squared	
0.60			Adjusted R-squared	
1.05			F-statistic	
0.05			Prob (F-satistic)	
1.63			Durbin –Watsan	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات eviews

تؤكد نتائج التقدير في المدى القصير على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل لأن معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة العودة الى التوازن سالب وذو معنوية إحصائية. يشير معامل تصحيح الخطأ ($CointEq=-1.14$) إلى أن الاختلالات في المدى القصير سوف تصحح بنسبة 114% في المدى الطويل.

تشير نتائج التقدير في المدى الطويل الى وجود تأثير ايجابي لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في فترة الدراسة؛ بحيث أن زيادة الأسعار بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 59%. كما؛ نلاحظ أن هناك تأثير إيجابي لتراكم رأس المال والصادرات على النمو المقاس بالنتائج الداخلي الخام؛ بحيث أن زيادة الصادرات بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 44%، وزيادة رأس المال بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة في الناتج الداخلي الخام بنسبة 20%، هذه النتيجة تتوافق مع افتراضات النظرية الاقتصادية بأن تراكم رأس المال هو عامل أساسي في عملية التنمية. من جهة أخرى يؤثر العمل والصادرات خارج البترول سلبا على النمو الاقتصادي في فترة الدراسة في الجزائر، بحيث أن زيادة حجم الصادرات خارج المحروقات خارج البترول بنسبة 1% يؤدي إلى إضعاف النمو بنسبة 20%.

4.3.4. اختبار صلاحية النموذج

الجدول 4: نتائج اختبار سلسلة البواقي

Test	X ² statistic	Prob
Normality (Jarque–Bera)	0.71	(0.69)
Serial correlation (LM)	0.16	(0.85)
Heteroskedasticity	3.51	(0.55)
(CUSUM)	مستقر	
(CUSUM of SQUERS)	غير مستقر	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات eviews

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، يتبين لنا أن النموذج مقبول إحصائيا؛ ذلك لأنه خال من مشاكل القياس؛ بحيث تبين كل الاختبارات أن سلسلة البواقي تخلو من الارتباط الذاتي للأخطاء، وعدم التجانس وموزعة توزيع طبيعي (لأن كل القيم الحرجة أكبر من 0.05). من خلال الشكلين السابقين يتضح لنا أن المنحني (CUSUM) يقع ضمن الحدود الحرجة لـ 5% لكن منحنى (CUSUM of SQUARES) لا يوجد ضمن الحدود الحرجة لـ 5%؛ وبالتالي يمكن القول أن النموذج مقبول إحصائيا لكنه غير مستقر بمرور الزمن.

الخاتمة

حاول هذا البحث قياس مدى تأثير مستوى التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2023، وبالاستعانة بالأدوات القياسية تم الوصول إلى نتيجة أساسية تتمثل في وجود علاقة سلبية بين حجم الصادرات خارج المحروقات (التي تعتبر مؤشر للتنوع الاقتصادي) والنمو الاقتصادي في الجزائر، وبالتالي تم إثبات الفرضية التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة. وعليه، حتى تستطيع الجزائر تحقيق مستوى من التنوع الاقتصادي يمكنها من تجنب تقلبات أسعار النفط والمساهمة بشكل إيجابي في زيادة النمو الاقتصادي، من الضروري انتهاز استراتيجيات تأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

الاهتمام بالقطاع الفلاحي باعتباره أحد أهم القطاعات التي يمكن الارتكاز عليها في تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير للخارج؛ نظرا لما تمتلكه الجزائر من إمكانيات في هذا المجال بما فيها الأراضي الخصبة والتنوع المناخي والجغرافي.

تشجيع النشاط الصناعي لا سيما التركيز على الصناعات الغذائية التي يمكن أن تلعب دور كبير في زيادة حجم الصادرات وتصبح مورد للعملة الصعبة

الاهتمام أيضا بالقطاع السياحي بمختلف مجالاته (السياحة الشاطئية، الدينية، الطبية الحموية، الصحراوية...)، وتركيز الاستثمار في تعزيز البنية القاعدية خاصة الفنادق، وتحسين الخدمات وطرحها بأسعار معقولة للزبائن بما يجعلهم يتحولون من السياحة الخارجية إلى السياحة الداخلية، وبالتالي الاحتفاظ بالعملة الصعبة التي كانت تستنزف في السياحة الخارجية.

قائمة المراجع:

عاطف لافي مرزوق 2003، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 24

محب خلة توفيق (2011)، التطور واقتصاديات الموارد -دراسة خاصة بتطور الفكر والوقائع الاقتصادية واقتصاديات موارد عناصر الإنتاج، دار الفكر الجامعي، القاهرة.

محمد أمين لزعر (2020)، التعريف بمفهوم التنوع ومحدداته، المعهد العربي للتخطيط برنامج 2016، الكويت. ممدوح عوض الخطيب (2017)، أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد 41، جامعة الكويت.

موسى باهي، (2018)، التنوع كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، مجلة المنهل، العدد 21.

ناجي بن حسين (2007)، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر. Al-Marhubi, Fahim (2013). Export diversification and growth: an empirical investigation. Applied economics letters

Arezki, Rabah, and Thorvaldur Gylfason (2013). "Resource rents, democracy, corruption and conflict: Evidence from sub-Saharan Africa." Journal of African Economies 22.4

BATURE, Bitrus Nakah. (2003), The Dutch Disease and the Diversification of an Economy: Some Case Studies.

Berthélemy, Jean-Claude (2010). Commerce international et diversification économique. Revue d'économie politique 115.5

Boheman, Hanna, and Josephine Maxén (2016).. "Oil Price Shocks Effect on Economic Growth-OPEC versus non-OPEC Economies ?".

Dessus, Sébastien, and Akiko Suwa-Eisenmann (2008). Trade integration with Europe, export diversification and economic growth in Egypt

Esanov, Akram (2012). Diversification in Resource-Dependent Countries: Its Dynamics and Policy Issues. Resource Governance.

FASANO, Ugo. (2003), Diversification in oil-dependent economies: The experience of the GCC countries. In: UNFCCC Workshop. Tehran, October.

Gelb, Alan (2010). Economic diversification in resource rich countries. Center for Global Development.

Hvidt, Martin (2013). Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends.

MARÉ, John HE (2011).. Economic diversification in Africa: a review of selected countries .
Rodrik, Dani (2015). "Institutions and economic performance-getting institutions right."
CESifo DICE report 2.2